

دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

موساوي أمال¹، فطيمة مشتر²

جامعة محمد بوضياف- المسيلة، ايميل: Amelmoussaoui976@gmail.com

جامعة ألكلي محند أولحاج- البويرة، ايميل: faimamechter2016@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/12/ 29

تاريخ الاستلام: 2018/12/ 11

ملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة دور سياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر ولغرض ذلك تمت الاشارة لنظرة حول السياسة النقدية والتوازن الخارجي من خلال التطرق لميزان المدفوعات باعتباره الصورة التي تمثل البلاد خارجيا، والعلاقة التي تجمع بينهما، وتم تطبيق دراسة تحليلية وذلك بالاعتماد على ثلاث متغيرات اقتصادية وتتمثل في: سعر الصرف، معدل الفائدة، المعروض النقدي، في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2017.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية ، ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، معدل الفائدة ، المعروض النقدي.

تصنيف JEL : E51 , E43,F31 ,C13 ,E52.

Abstract:

The objective of our study is to know the role of monetary policy in achieving the external balance in Algeria, for this purpose, a reference was made to a view on monetary policy and external balance by addressing the balance of payments as the image that represents the country externally and the relationship between them, An analytical study was applied based on namely: the exchange rate, interest rate, money supply in Algeria during the period 2000-2017.

Keywords: monetary policy, balance of payments, exchange rate, interest rate, money supply

Jel Classification Codes: E52, C13,F31,E43,E51.

Résumé:

L'objectif de notre étude est de connaître le rôle de la politique monétaire dans la réalisation de l'équilibre extérieur en Algérie, et pour cela on a fait référence à vision sur la politique monétaire et l'équilibre extérieur en considérant la balance des paiements comme l'image représentant le pays à l'extérieur et la relation entre eux. Une étude analytique a été appliquée sur la base de trois variables économiques, qui sont: le taux de change, le taux d'intérêt, la masse monétaire en Algérie pendant la période 2000-2017.

Mots-clés: politique monétaire, balance des paiements, taux de change, taux d'intérêt, masse monétaire.

Codes de classification de Jel: E52, C13,F31,,E43,E51

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم المواضيع الاقتصادية التي تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بحياة الأفراد كالنمو الاقتصادي والعمالة والتضخم والتوازن الخارجي، وبرزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، واحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فقد تم تناولها من مختلف المدارس الاقتصادية كالمدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكنتية والمدرسة المعاصرة. وتؤدي السياسة النقدية دورا مهما في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، وبذلك تستطيع السلطات النقدية تحقيق أهداف نهائية كاستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها، وذلك لأن الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر مؤشرا هاما عن قوة وضعف الاقتصاد الوطني اتجاه الخارج.

والجزائر من الدول التي عرفت أوضاعا اقتصادية متدهورة خاصة في نهاية الثمانينات، دفعتها إلى تبني العديد من السياسات الإصلاحية، التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق ممثلا في إعداد هيئات نقدية ومالية، أين تشكل فيها السياسة النقدية وسيلة فعالة في إحداث التوازن الاقتصادي عموما وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات خصوصا.

✓ التساؤل الرئيسي :

مما سبق تبرز ملامح الإشكالية التي نعالجها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في التساؤل التالي :
كيف كان تأثير السياسة النقدية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟
وللإجابة على السؤال المحوري نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الأسباب المؤدية للاختلال في ميزان المدفوعات؟
- هل السياسة النقدية كفيلة بتحقيق التوازن لميزان المدفوعات؟ وهل تحقق ذلك في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟
- الفرضيات:

كإجابة أولية عن التساؤلات المطروحة نقترح الفرضيات التالية :

- يعتبر التذبذب في سعر العملة الناتج عن سياسات نقدية غير واضحة من أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات .
- تعتبر السياسة النقدية أداة هامة لتحقيق التوازن الخارجي في الجزائر.
- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

✓ معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.

✓ التعريف بالسياسة النقدية، أنواعها وأهدافها.

- حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني على دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني، فقد حددت فترة الدراسة بالفترة 2000-2017 .

✓ المنهج المتبع:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الاستنباطي في استعراض الملامح الأساسية للسياسة النقدية وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي والتحليلي من خلال البيانات والجداول في الجزء التطبيقي.

2 ماهية السياسة النقدية والتوازن الخارجي:

1.2 مفهوم السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية أحد الوسائل التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو العرض النقدي أو التوسع النقدي، ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي سياسة يستخدمها البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود ومعدلات الفائدة وغير ذلك.

1.1.2 تعريف السياسة النقدية:

أعطى للسياسة النقدية عدة تعاريف، ومن أهم التعاريف نجد:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي" (بن علي، 2006).

التعريف الثاني: تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة" (عبد المطلب، 2007).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.

2.1.2 أنواع السياسة النقدية: من خلال تطبيقه للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي نوعين منها، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الاقتصادية، وتتمثل في (خبابة، 2008):

- سياسة نقدية انكماشية: يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، وبالتالي محاربة التضخم.

- سياسة نقدية توسعية: عكس الحالة الأولى يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية، وذلك بتشجيع الائتمان لزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

3.1.2 أهداف السياسة النقدية:

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ويمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

✓ تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال مواجهة التغيير في المستوى العام الذي يؤثر على العملة الوطنية.

✓ محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية، مما ينعكس على زيادة حجم كل من

الدخل الوطني ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

✓ إيجاد التوازن في ميزان المدفوعات والمساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها.

✓ المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.

✓ زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى تحقيق النمو.

2.2 مفهوم التوازن الخارجي: لقد حضي مفهوم التوازن الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، وازدادت أهميته خصوصا بعد التحديات التي واجهت البيئة الاقتصادية مع بداية التسعينات من القرن العشرين، وشملت اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وركود النمو الاقتصادي الدولي، وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز ميزان المدفوعات الخارجية.

1.2.2 تعريف ميزان المدفوعات:

أعطيت لميزان المدفوعات عدة تعاريف من أهمها:

التعريف الأول: ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم في فترة معينة من الزمن (عادة سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي، أي غير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق والتزامات لتلك الدولة مع العالم الخارجي" (محمد و أحمد، 2007).

التعريف الثاني: هو بيان يسجل الحقوق الدولية والديون الدولية على الدولة، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة" (مجدي ، 2007).

والمعاملات التي يجرى تسجيلها في ميزان المدفوعات هناك اختلاف في تقييمها بين الكتاب والجهات ذات العلاقة، إلا أنها يمكن أن تقسم إلى قسمين وهو ما يتم في الغالب وهما (فليح، 2001):

- المعاملات التجارية: وتشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان التجاري أو الحساب الجاري.

- المعاملات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان الرأسمالي أو حساب الرأسمالي.

2.2.2 وظائف ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات في الدول المختلفة يخدم العديد من الأغراض أهمها (السيد و أحمد ، 2008):

✓ تتيح التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مرفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .

✓ تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

✓ تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود، ومن ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب اتباعها.

✓ إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

3.2.2 التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

1.3.2.2 التوازن في ميزان المدفوعات: وينقسم إلى ما يلي (مجدي و سوزي، 2010):

-التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات: هو أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها منه، وتعبير آخر أن يحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية. وسي هذا التوازن " التوازن الورقي".

-التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات: فهو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية بجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى. فعند حدوث عدم

توازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا. أما إذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.

وعليه يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه " الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة.

2.3.2.2 الاختلال في ميزان المدفوعات: يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا كانت العمليات المستقلة ذات فائض أو عجز يتطلب تحويلا رسميا عن طريق السلطات النقدية، وقد جرى العرف على قياس إجمالي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على أساس العمليات الجارية ورصيد العمليات الرأسمالية طويلة الأجل، دون العمليات القصيرة الأجل لأنها ذات طبيعة وقائية في العادة.

والواقع فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات قد ينشأ بسبب عدم توازن العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة أو عدم توازن التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل، وقد يخفف رصيد أحد الجانبين من حدة اختلال الجانب الآخر، كأن يقلل الرصيد الإجمالي للعمليات الرأسمالية مثلا من حدة العجز في رصيد العمليات الجارية وهكذا .

والعمليات التي يقصد منها موازنة الحسابات يطلق عليها عمليات "موازنة تبعية" الغرض منها تغطية هذا العجز أو الفائض، فانتقال الذهب أو القروض يعتبران من هذا النوع الموازن، وهي تختلف عن الإيرادات والمدفوعات الأصلية التي تحدث بغض النظر عن باقي مكونات ميزان المدفوعات، فهي تتحقق بصفة مستقلة دون أن يكون الغرض منها تسوية جانبي الميزان. ومن أهم هذه العمليات المستقلة الصادرات والواردات السلعية وتبادل الخدمات وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل (أحمد، 2009).

3. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2017).

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية باستخدام أدواتها ووسائلها المختلفة، ويعتبر تحقيق التوازن الخارجي من أهم هذه الأهداف، حيث يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات ومدى قدرة هذه السياسة المحافظة على توازنه لمواجهة الصدمات الخارجية .

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال أثر كل من سعر الصرف والمعروض النقدي، وسعر الفائدة خلال فترة الدراسة والمحددة بالفترة من 2000-2017.

1.3 السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2017)

لقد مرت الجزائر بفترة صعبة في التسعينات وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما، وذلك بصدور عدة قوانين، كما عرف ميزان المدفوعات تذبذبات كبيرة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا الجزء:

1.1.3 السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

-قانون النقد والقرض: في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، صدر قانون النقد والقرض في 1990 بهدف أساسي يتمثل في إعادة حقن قواعد ومبادئ اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار إلى ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، وكذلك إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وعدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض، بالإضافة إلى إبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد.

ومن أهم المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض 90-10 (لطرش، 2003):

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.

ت- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.

ث- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

ج- وضع نظام بنكي على المستويين.

- أهم التطورات الحاصلة بعد صدور قانون النقد والقرض :

ابتداء من سنة 2000 دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، وجعلته يعيش في بحبوحة مالية في ظل تدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني، وهو ما انعكس على كل جوانب الاقتصاد، حيث تبنت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات، كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية الحالية، والتي نلخصها كما يلي:

• الأمر رقم 01-01: والمؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، ادخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية، وذلك بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي كما فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة مستقلة (الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لـ 13.12.10.03.02).

• الأمر رقم 11-03: ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث (مجذوب):

✓ تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.

✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.

✓ إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولا سيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.

✓ يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.

✓ ينشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.

✓ ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية، التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبييض أموال".

✓ يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك، ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسييري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات.

✓ يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة.

✓ يشكل قاعدة لرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك بما فيها الملاءة.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا فيما يخص الإصلاح، حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:

✓ وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة: وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية.

✓ إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة: وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء استراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية ووجود سياسة تسويقية مصرفية اتجاه العملاء، تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة. كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص، وإضفاء التنافسية من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.

✓ إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على مجموعة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية: بالرغم من أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية ولكن يهدف إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

✓ أهمية إيجاد بورصة للقيم المالية تواكب التنمية والبناء الاقتصادي: إن البلد الذي هو في حاجة كبيرة الى أموال للتنمية الاقتصادية يجب ان يتوفر على مؤسسات مالية كبرى مثل البورصة التي هي عبارة عن سوق مالية ذات أهمية بالغة في استيعاب الأموال المدخرة الضرورية للاستثمارات في الهياكل القاعدية الحيوية.

✓ العمل على وضع منتجات مالية جذابة: وهذا يسمح بجذب واحتواء الأموال المكتنزة خاصة عند القطاع الخاص، وتكثيف الجهود اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

• الأمر رقم 04-10: المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم : 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وجاءت المادة (2) لتعدل وتتمم المواد 9 و32 و35 من الأمر رقم 03-11 المذكور أعلاه كما يلي (الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، سبتمبر 2010):

✓ المادة 09: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي....(بدون تغيير حتى)، ولا يخضع للإجراءات المحاسبية العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

✓ المادة 32: بغض النظر عن أحكام المادة 13 من القانون رقم : 04-17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

✓ المادة 35 : تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

✓ ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

✓ المادة 3: يتمم للأمر رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 بمادة 36 مكرر تحرر كما يلي :

✓ المادة 36 مكرر: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة.

3.2.1.3 تطورات ميزان المدفوعات

شهد اقتصاد الجزائر في الفترة الممتدة من (2000-2017) نهوضا بمستوى أداء الاقتصاد الكلي بفضل البرامج الخماسية للانعكاس الاقتصادي الأول (2000-2004) والثاني (2005 - 2009) والثالث (2010 - 2014). ونبين في هذا الجدول وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم 01: تطور ميزان المدفوعات الفترة (2000-2017) الوحدة مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان الجاري	ميزان التجاري	صادرات (فوب)	المحروقات	اخرى	الواردات	ميزان حساب راس المال	ميزان المدفوعات
2000	8.93	12.30	21.65	21.06	0.59	9.95-	1.36-	7.57
2001	7.06	9.61	19.09	18.53	0.56	9.48-	0.87-	6.19
2002	4.37	6.7	18.71	18.11	0.6	12.01-	0.71-	3.65
2003	8.84	11.14	24.64	23.99	0.47	13.32-	1.31-	7.59
2004	11.12	14.27	32.22	31.55	0.67	17.95-	1.87-	9.25
2005	12.18	26.47	46.33	45.59	0.74	19.86-	4.24-	16.94
2006	28.95	34.06	54.74	53.61	1.13	20.68-	11.22-	17.94
2007	30.59	34.24	60.59	59.61	0.98	26.35-	0.99-	17.73
2008	34.45	40.60	78.59	77.19	1.40	37.99-	2.54	29.55
2009	0.41	7.78	45.18	44.41	0.77	37.40-	3.45	36.99
2010	12.16	18.20	57.09	46.12	0.97	38.89-	3.42	3.86
2011	17.74	25.95	72.88	71.61	1.22	46.92-	2.37	15.58
2012	12.418	20.167	71.73	70.58	1.15	59.56-	-0.361	12.057-
2013	1.153	9.88	64.37	63.32	1.05	54.99-	-1.019	0.133
2014	-9.27	0.459	60.129	58.46	1.66	-59.67	3.396	-5.881
2015	-27.28	-18.083	34.56	33.08	1.48	-52.64	-0.247	-27.54
2016	-26.21	-20.127	29.30	27.91	1.39	-49.43	0.186	-26.30
2017	-22.10	-14.41	34.57	33.20	1.37	-48.98	0.33	-21.76

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006، 2008، 2010، 2016، 2017، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص 21

وعليه سجل ميزان المدفوعات أرصدة إيجابية خلال الفترة الممتدة (2004-2008)، وببقى التطور في ميزان المدفوعات يتحدد بالظرف الجيد لأسعار البترول، ونتيجة لذلك بلغت صادرات المحروقات 77.19 مليار دولار، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط لكن وضعيته تراجعت بشكل كبير في سنة 2009، بحيث سجل ميزان المدفوعات رصيدا إجماليا ضعيفا يقدر بـ 3.86 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي صاحبه انخفاض في الصادرات أيضا بحيث بلغت 45.18 مليار

دولار بعدما كانت 78.59 مليار دولار في 2008 ، ويوافق هذا الانخفاض استقرار في حجم الواردات الذي سبب تدهور في ميزان التجاري الذي بلغ رصيده 0.41 مليار دولار بعدما بلغ أقصى قيمته له في سنة 2008 بقيمة 34.45 مليار دولار وبخصوص الصادرات خارج المحروقات فإن مستواها يبقى ضعيفا بالنسبة لمجموع الصادرات، لكن الملاحظ أنها في تطور مستمر بحيث بلغت 1.40 مليار دولار سنة 2008. أما العجز الملاحظ في حساب رأس المال فهو يزداد باستمرار، والذي وصل إلى 4.24 مليار دولار سنة 2005 نتيجة للتمديد المسبق لجزء من الدين الخارجي والذي زاد بقوة في 2006 (11.22 مليار دولار). كما نلاحظ خلال الفترة (2009 – 2014) حالة فائض مستمر في رصيد الميزان الجاري بلغت ذروته 17.77 مليار دولار سنة 2011 والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2011 أيضا بقيمة 71.66 مليار دولار بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة. في حين حقق الحساب الجاري عجز في 2014 حوالي 9.4 مليار دولار تحت الأثر المشترك للصدمة الخارجية والمستوى العالي للواردات، أدت عوامل الضعف هذه لميزان المدفوعات إلى وضع يفوق فيه الاستثمار على الادخار، أي الإنفاق الداخلي يفوق تدفق الثروة المنتجة. فيما يخص حساب رأس المال والعمليات المالية لميزان المدفوعات ، سجلت سنة 2014 فائضا معتبرا (3.6 مليار دولار)، وذلك بعد سنتين متتاليتين من العجز على حد كبير عوض التراجع في المداخل الصافية بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمداخيل من رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بالتجارة الخارجية، وبتحسن تحصيل المستحقات سمح هذا الأداء الظرفي على مستوى حساب رأس المال بتحقيق نسبي لحدوة الصدمة الخارجية، وفي 2015-2017 نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول والصادرات من المحروقات إلى جانب المستوى الذي وصلت إليه الواردات من السلع عجز جد مرتفع في الحساب الجاري وكذا رصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بقدر 27.54 مليار دولار و 26.3 مليار دولار على التوالي.

2.3 أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات :

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال أثر كل من سعر الصرف والمعروض النقدي، وسعر الفائدة خلال فترة الدراسة والمحددة بالفترة من 2000-2017.

1.2.3 أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

تستخدم السياسة النقدية أداة سعر الصرف من خلال رفعه أو خفضه ليؤثر على ميزان المدفوعات، حيث أن خفض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يزيد من تنافسيتها، وبالتالي زيادة الطلب عليها مما يحقق فائض في الميزان التجاري، وهذا في حالة وجود مرونة للطلب على المنتجات المحلية والأجنبية، والعكس في حالة تخفيض قيمة العملة.

والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 02: تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار من 2000-2017.

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	سعر الصرف الدينار / \$	نسبة التغير %
2000	12.30	266.07	1.36-	43.33-	7.57	418.06	75.25	25.43
2001	9.61	21.86-	087-	46.62-	6.19	18.22-	77.68	3.21
2002	6.7	30.28-	0.71-	18.39-	3.65	41.03-	79.68	2.91
2003	11.14	66.26	1.31-	84.50	7.59	107.94	77.36	2.91-
2004	14.27	28.09	1.87-	42.75	9.25	21.87	72.06	6.85-
2005	26.47	85.49	4.24-	126.73	16.94	83.13	73.36	1.80-
2006	34.06	28.67	11.22-	164.62	17.94	4.66	72.64	0.98-
2007	34.24	0.52	0.99-	91.11-	17.73	66.66	69.36	4.51-
2008	40.60	18.57	2.54	3.56-	25.55	25.17	64.58	6.89-
2009	7.78	80.83-	3.45	35.82	36.99	89.56-	72.64	12.48
2010	18.20	133.93	3.42	0.86-	3.86	303.62	74.20	2.14
2011	25.96	42.63	2.37	0.3-	15.58	29.26	72.25	2.62-
2012	20.16	22.34-	0.24-	115.23-	12.057-	40.13-	77.55	7.33
2013	9.38	53.47-	1.02-	262.5-	30.13	98.88-	79.38	2.36
2014	0.32	96.58-	3.4	-	-5.881	-	80.56	1.48
2015	-27.29	-	-0.25	-	-27.54	-	107.137	-
2016	-26.22	-	0.19	-	-26.30	-	109.46	-
2017	-14.41	-	0.33	-	-21.76	-	114.93	-

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2008-2010-2013-2017-2018، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص 21.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في بداية الفترة لم يكن هناك تأثير لانخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري وذلك لأن الصادرات عرفت بين 2000-2002 انخفاض مقابل ارتفاع في الواردات، حيث كان سعر الصرف في تزايد مع الانخفاض في الميزان التجاري خلال نفس الفترة، كما شهدت الفترة من 2004-2008 ارتفاع في قيمة العملة (الدينار مقابل الدولار) والتي لم يكن لها تأثير على الميزان التجاري لأن الصادرات عرفت تطورا كبيرا خلال هذه الفترة مقابل انخفاض في الواردات.

وشهدت الفترة من 2009-2017 انخفاض كبير في قيمة العملة وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض في الواردات، كما عرف ميزان رأس المال رصيد سالب 2000 إلى غاية 2007، رغم انخفاض وارتفاع في سعر الصرف، بينما عرف رصيد موجب خلال الفترة 2008 إلى غاية 2011 ورجع إلى رصيد سالب رغم تخفيض قيمة العملة.

وعليه يمكن القول أن أثر تغيرات سعر الصرف كان ضعيفا نسبيا على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، وذلك على طريق آثار التخفيض الايجابي على الواردات من خلال تقليصها في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات نظرا لتركيز هذه الأخيرة على المحروقات التي تحدد أسعارها في السوق الدولي.

2.3 أثر المعروض النقدي على ميزان المدفوعات:

إن استخدم المعروض النقدي في التأثير على ميزان المدفوعات، حيث أنه في حالة العجز فإنه يجب اتخاذ سياسة نقدية انكماشية وذلك بتخفيض المعروض النقدي، ويحدث هذا أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي: تخفيض مستوى الاسعار مما سينعكس

ايجابيا علي الصادرات، بالإضافة الى تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتنخفض الواردات، ورفع سعر الفائدة على الاوراق المالية يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للدولة مما يساعد على تخفيض العجز، والعكس في حالة الفائض. والجدول الموالي يوضح تطورات المعروض النقدي وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 03: أثر معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي خلال الفترة 2000-2017.

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	المعروض النقدي	نسبة التغير %
2000	12.30	266.07	1.36-	43.33-	7.57	418.06	2022.53	13.03
2001	9.61	21.86-	087-	46.62-	6.19	18.22-	2473.51	22.29
2002	6.7	30.28-	0.71-	18.39-	3.65	41.03-	2901.53	17.30
2003	11.14	66.26	1.31-	84.50	7.59	107.94	3354.44	15.60
2004	14.27	28.09	1.87-	42.75	9.25	21.87	3738.03	11.43
2005	26.47	85.49	4.24-	126.73	16.94	83.13	4146.90	10.93
2006	34.06	28.67	11.22-	164.62	17.94	4.66	4933.7	18.97
2007	34.24	0.52	0.99-	91.11-	17.73	66.66	5994.6	21.50
2008	40.60	18.57	2.54	3.56-	25.55	25.17	6955.9	16.03
2009	7.78	80.83-	3.45	35.82	36.99	89.56-	7173.1	3.12
2010	18.20	133.93	3.42	0.86-	3.86	303.62	8162.8	13.79
2011	25.96	42.63	2.37	0.3-	15.58	29.26	9929.2	21.63
2012	20.16	22.34-	0.24-	115.23-	20.057	40.13-	11015.1	10.93
2013	9.38	53.47-	0.87-	262.5-	0.134	98.88-	11941.5	8.41
2014	0.459	96.58-	3.55	-	-6.88	-	13696.8	14.61
2015	-27.29	-	-0.25	-	-27.54	-	13704.5	0.1
2016	-26.22	-	0.19	-	-26.03	-	13816.3	0.8
2017	-14.41	-	0.33	-	-21.76	-	14974.6	

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2008-2010-2013-2017-2018 النشرة الإحصائية بنك الجزائر ، ص 21.

نلاحظ من خلال الجدول شهدت الفترة 2000-2002 تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار إلى 3.61 مليار دولار سنة 2002، بحيث لم يكن للمعروض النقدي أي أثر وذلك لأنها شهدت في نفس الفترة ارتفاعا من 2022.53 مليار دج إلى 2901.5 مليار دج سنة 2002 وهذا لم ينعكس على الصادرات التي عرفت انخفاضا في نفس الفترة، أما الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2009 عرف ميزان المدفوعات فائض كبير حيث انتقل من 7.59 مليار دولار سنة 2003 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2009، إلا أن المعروض عرف تزايد من 3354.44 مليار سنة 2003 دج إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009 وهذا لم ينعكس على الصادرات لأنها عرفت ارتفاعا كبيرا من 24.64 مليار دولار إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 في حين عرفت الواردات عجزا متزايد من 13.32 مليار دولار سنة 2003 إلى 37.40 مليار دولار سنة 2009، كما لم يكن له تأثير على حساب رأس المال الذي عرف خلال نفس الفترة عجزا. وفي سنة 2010 عرف رصيد ميزان المدفوعات تراجع كبير 3.86 مليار دولار في نفس الوقت الذي عرف فيه معروض النقدي تزايد 8162.8 مليار دج ، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات عاد إلى الارتفاع محققا فائضا خلال السنتين 2011-

2012 نتيجة لارتفاع الصادرات التي تعتمد على المحروقات. إلا أن الفترة الاخيرة 2014-2017 عرف رصد ميزان المدفوعات تراجع وذلك نتيجة انخفاض اسعار البترول و التي كان لها أثر في ذلك، وليس لعرض النقدي أي أثر لأنه عرف خلال هذه الفترة ارتفاع كبير قيمة 13696.8 مليار دج و قيمة 13816.3 مليار دج على التوالي ، كما وعليه يمكن القول أنه لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي ويعيق عمل السياسة النقدية.

3.3 أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

إن استخدام سعر الفائدة من خلال رفعه او خفضه في التأثير علي ميزان المدفوعات، حيث انه في حالة العجز في ميزان مدفوعات دولة ما فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي الى الحد من تدفق رؤوس الاموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، وعليه فإن هذا الارتفاع سيجذب الاموال الاجنبية الى داخل تلك الدولة، وعليه يحدث التوازن تلقائيا و العكس في حالة الفائض.

والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار الفائدة وتطور رصيد ميزان المدفوعات .

الجدول رقم 04: تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة 2000-2017.

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	معدل الفائدة الحقيقي
2000	12.30	266.07	1.36-	43.33-	7.57	418.06	11.71-
2001	9.61	21.86-	087-	46.62-	6.19	18.22-	11.74
2002	6.7	30.28-	0.71-	18.39-	3.65	41.03-	7.16
2003	11.14	66.26	1.31-	84.50	7.59	107.94	0.1-
2004	14.27	28.09	1.87-	42.75	9.25	21.87	3.78-
2005	26.47	85.49	4.24-	126.73	16.94	83.13	6.99-
2006	34.06	28.67	11.22-	164.62	17.94	4.66	2.30-
2007	34.24	0.52	0.99-	91.11-	17.73	66.66	1.5
2008	40.60	18.57	2.54	3.56-	25.55	25.17	6.70-
2009	7.78	80.83-	3.45	35.82	36.99	89.56-	21.56
2010	18.20	133.93	3.42	0.86-	3.86	303.62	6.99-
2011	25.96	42.63	2.37	0.3-	15.58	29.26	8.3-
2012	20.16	22.34-	0.24	115.23-	20.057	40.13-	2.24
2013	9.88	53.47-	1.02-	262.5-	0.134	98.88-	5.44
2014	9.28-	-	3.40	-	5.88-	-	8.31
2015	27.48-	-	0.25-	-	27.54-	-	15.6
2016	26.22-	-	0.19	-	26.03-	-	7.05
2017	-14.41	-	0.33	-	-21.76	-	

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2008-2010-2013-2017-2018، النشرة الإحصائية بنك الجزائر،

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2000-2017 تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار إلى 3.65 مليار دولار سنة 2002، بحيث كان سعر الفائدة أثر ضعيف و ذلك لتذبذب الذي عرفه بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل سنة 2000 سعر فائدة سالب 11.71% ثم ارتفع و لكن سرعان ما انخفض سنة 2002 إلى 7.16% وهذا انعكس على ميزان راس المال الذي سجل في بداية الفترة خروج رؤوس الأموال في إطار تسديد اصل الدين (1.36 مليار دولار في سنة 2000) في ظرف يتميز بضعف تعبئة القروض الخارجية، وهذا ما يترجم بعجز هذا الحساب لكن بنسبة ضعيفة حيث تحسن سنتي 2001-2002 بالرغم من رصيده السلبي الذي عرف عجز خلال هذه الفترة. اما الفترة ما بين 2003-2006 عرف ميزان المدفوعات فائض متزايد رغم العجز في حساب راس المال نتيجة للتسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، الا ان الفائض المحقق في حساب راس المال في الفترة ما بين 2008-2011 يعتبر اداء استثنائيا يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية، وايضا يعتبر عنصرا للسلامة بالنظر الى خطورة الازمة المالية الدولية، حيث بلغ أعلى رصيد 3.45 مليار دولار سنة 2009 و هذا لارتفاع سعر الفائدة 21.56% و لكن لم يظهر اثره في السنوات الاخيرة و هذا يدل على ضعف تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

الخاتمة:

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية الكلية التي يضعها البنك المركزي في أي دولة، من أجل مواجهة مختلف الاختلالات الاقتصادية المصاحبة للتطورات الاقتصادية، وتختلف درجة فاعليتها من اقتصاد إلى آخر، وذلك لعدة أسباب أهمها مدى تمتع البنك المركزي بالصلاحيات اللازمة ودرجة استقلاليتها عن الحكومة، وكذا درجة تطور الأسواق النقدية والمالية، إلا أنه في معظم الأحيان تكون فاعليتها ضعيفة في الدول النامية نظرا لطبيعة المشاكل الاقتصادية فيها والتي تعتبر هيكلية وليست نقدية، وذلك لافتقارها لأسواق نقدية ومالية متطورة.

وتسعى السلطات النقدية من خلال وضعها للسياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، والتي أهمها استقرار الأسعار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، تخفيض معدلات البطالة وتحقيق التوازن الخارجي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في أي بلد، والذي يتم السعي لتحقيقه من خلال التأثير على وضعية ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام مختلف الأدوات الكمية والنوعية أهمها سعر الفائدة وسعر الصرف.

اختبار الفرضيات:

بعد دراستنا الموضوع يمكن أن نختبر صحة الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الأولى تتمحور حول أن التذبذب في سعر العملة الناتج عن سياسات نقدية غير واضحة من أسباب الاختلال، وفي هذا الصدد فإنه إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها و بالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات. و العكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتناسب و الأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات.

- الفرضية الثانية تبين أن السياسة النقدية تحقق التوازن الخارجي لكن هذا لا ينطبق على حالة الجزائر خلال الفترة المدروسة 2000-2017، بحيث أنه لم نلمس الدور الذي تمارسه السياسة النقدية للتأثير على التوازن الخارجي، فصافي الموجودات الخارجية هي مصدر الإصدار النقدي في الجزائر وليست السياسة النقدية هي التي كانت وراء تحسين وضعية هذا الميزان.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا الى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- لتحقيق هدف التوازن الخارجي ينبغي استخدام السياسة النقدية لثلاث قنوات ممثلة في سعر الفائدة، سعر الصرف والعرض النقدي.
 - يعود الفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي حققته الجزائر ابتداء من سنة 2000 بالدرجة الأولى إلى تعاضم رصيد الميزان التجاري ومساهمة الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات وهذا يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
 - لا يجب حصر تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على عاتق الجانب النقدي وحده، وإنما للسياسة المالية أيضا دور مساعد في المعالجة.
 - يجب إنعاش وتنويع صادرات الجزائر وذلك كونها تعتمد كليا على الصادرات النفطية فقط وهذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري.
- التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات كالنحو التالي:

- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تناسب ظروف الدولة واقتصادها، وتقليل من تكاليف الإصلاح الغير مدروسة، وتحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة ما يتعلق بسياسة سوق المفتوحة واتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي.
- العمل على إنشاء سوق مالية حقيقية، وتطوير الجهاز المصرفي، ومنح السياسة النقدية استقلالية أكبر تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه للتأثير على اتجاهات الاقتصادية .
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاهداف المخططة.
- ينبغي توجيه السياسة النقدية الى قطاعات انتاجية بعيدة عن الربع البترولي لتنويع الصادرات وتحقيق كفاءة القطاعات الأخرى، والتخلص من البطالة وذلك باللجوء الى القطاع الزراعي والصناعي باعتبار ان الجزائر تمتلك كل الطاقات التي تمكنها من تحقيق ذلك.
- أن سياسة سعر الصرف التي يديرها بنك الجزائر بكيفية مرنة تخدم الاقتصاد الوطني، اذ يجب السهر ان لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن الطويل الاجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فهذه السياسة تعمل على تحقيق الاستقرار الخارجي الذي تمت المحافظة عليه في ظل صلابة مميزة للوضع المالية الخارجية الصافية للجزائر، ابتداء من سنة 2000، ويبقى التحدي ممثل في ارساء دائم للمنافسة خارج المحروقات لدعم قابلية الاستمرار متوسط وطويل المدى لميزان المدفوعات، ويجب ان تترافق سياسة الصرف بتدابير اخرى على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية تستهدف زيادة الانتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1. (بلا تاريخ). الأمر 01-01 المعدل والمتتم لقانون النقد والقرض لـ 13.12.10.03.02.
2. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية. (سبتمبر 2010). الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بقانون النقد والقرض. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية.
3. الطاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بلعزوز بن علي. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. بوحصي مجذوب. (بلا تاريخ). استقلالية البنك المركزي قانون 10-90 والأمر 11/03. المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية (الصفحات 15-16). بشار: المركز الجامعي بشار.
6. خلف حسن فليح. (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق.
7. شهاب محمود مجدي. (2007). الاقتصاد الدولي المعاصر. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
8. شهاب محمود مجدي، و ناشر عدلي سوزي. (2010). أسس العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
9. عبد الحميد عبد المطلب. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك والسياسيات والمستحدثات. القاهرة: دار الجامعة.
10. عبد الله خبابة. (2008). مبادئ الاقتصاد المصرفي. الجزائر: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
11. عبد المنعم محمد ، و مصطفى فريد أحمد. (1999). الاقتصاد الدولي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
12. محمد السيد، و السريتي أحمد. (2008). اقتصاديات التجارة الخارجية. الاسكندرية، مصر: مؤسسة رؤية.
13. مصطفى فريد أحمد. (2009). الاقتصاد النقدي والدولي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.